

Distr.
GENERAL

A/RES/48/149
7 March 1994

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/632/Add.3)]

١٤٩/٤٨ - حالة حقوق الإنسان في السلفادور

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قرارها ١٤٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٩٣/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣^(١) والبيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣^(٢)، بشأن دعم عملية السلم في السلفادور، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الأمين العام ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

واقتراناً منها بأن التنفيذ التام والسريع للإلتزامات المعلقة الواردة في اتفاقات السلم أمر ضروري لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان وتدعيم العملية الجارية في السلفادور للمصالحة وإقامة الديمقراطية،

وإذ ترحب بأن غالبية هذه الاتفاقات قد نفذتها بالفعل حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتى للتحريض الوطني،

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)

الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) انظر E/CN.4/1994/2-E/CN.4/Sub.2/1993/45، الفصل الثامن، الفقرة ٢٤٥.

وإذ يساورها القلق، مع ذلك، لبقاء المشاكل واستمرار التأخير في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السلم المشار إليها في قرار مجلس الأمن ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، وكذلك لحدوث بعض المخالفات في تنفيذ تلك المتعلقة بالأمن العام،

وإذ تلاحظ مع القلق أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في السلفادور، والتي قد تشير إلى تجدد نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة وقد يكون لها تأثير سلبي، في حالة عدم وقفها، على عملية السلم في السلفادور، بما في ذلك الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا ما يتعرض له أعضاء من مختلف الأحزاب السياسية، بما فيها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والتحالف الجمهوري الوطني، من اغتيالات وتهديدات، يبدو أنها بدوافع سياسية،

وإذ ترحب، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الأمين العام بالتعاون مع حكومة السلفادور، في سبيل إنشاء آلية للتحقيق في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة وصلتها المحتملة بتجديد العنف السياسي،

وإذ تلاحظ أن السلفادور تجتاز مرحلة حاسمة في عملية السلم، وأن الأحزاب السياسية قد شرعت لتوها في حملة من أجل الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤، والتي ينبغي أن تجرى في مناخ سلمي،

وإذ تلاحظ أهمية اعتماد إصلاحات النظام القضائي، وكذلك ضرورة اعتماد جميع ما هو قيد الموافقة عليه من إصلاحات، وتلك التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق^(٣)، والتي تستهدف الإسهام في القضاء على الإفلات الحالي من العقاب وبالتالي إلى الأعمال الكامل لسيادة القانون،

وإذ تشير أيضا إلى الدور الذي يطلب إلى مكتب المدعى العام للدفاع عن حقوق الإنسان الاضطلاع به في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ ترى أن على المجتمع الدولي أن يتابع بدقة جميع الجهود المبذولة من أجل دعم السلم وضمأن الاحترام التام لحقوق الإنسان والاضطلاع بتعمير السلفادور، وأن يواصل دعم تلك الجهود،

١ - تشني على حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني للوفاء بمعظم التزاماتهما وللتغلب على عدد من العقوبات التي تعترض تنفيذ ما اتفقا عليه؛

٢ - تعرب عن قلقها لأن هناك عناصر هامة من الاتفاقات لم تنفذ بعد سوى جزئياً، ولذلك تطلب إلى حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تكثيف جهودهما بغية أن يجري في المواعيد المقترحة، وفقاً لما اتفق عليه، التنفيذ التام لبرنامج نقل ملكية الأراضي وبرنامج إعادة إدماج المحاربين السابقين ووزع الشرطة المدنية الوطنية والتسريح التدريجي للشرطة الوطنية، فضلاً عن جمع الأسلحة التي كانت قد وزعت ليستخدمها على وجه الحصر أفراد القوات المسلحة، واعتماد القانون المتعلق بخدمات الأمن الخاص؛

٣ - تدين أعمال العنف الأخيرة التي قد تكون لها دوافع سياسية والتي شجبتها مختلف قطاعات المجتمع السلفادوري، وترى أنه من غير الجائز أن يكون من شأن هذا النوع من الأفعال، التي ترتكبها قلة ضئيلة، أن يعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات للخطر، وأن يعرقل إجراء انتخابات حرة في آذار/مارس ١٩٩٤؛

٤ - تؤيد، في هذا السياق، الجهود التي يبذلها الأمين العام، بالتعاون مع حكومة السلفادور، من أجل المبادرة فوراً بإجراء تحقيق نزيه ومستقل وموثوق به في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، وفقاً لما أوصت به لجنة تقصي الحقائق^(٣)، وتحث جميع قطاعات المجتمع السلفادوري على التعاون في إجراء ذلك التحقيق؛

٥ - تلاحظ مع الارتياح بيان ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المعنون "التزام مرشحي الرئاسة بالسلم والاستقرار في السلفادور" الذي تعهد فيه رسمياً المرشحون، في جملة أمور، بالحفاظ على التقدم البناء المحرز في عملية السلم وتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في اتفاقات السلم ورفض جميع أشكال العنف أو التخويف ذات الدوافع السياسية؛

٦ - تطلب إلى جميع الحكومات المساهمة في توطيد السلم وتحقيق الاحترام التام لحقوق الإنسان في السلفادور عن طريق دعم الامتثال التام لاتفاقات السلم؛

٧ - تكرر الإعراب عن امتنانها للعمل الهام الذي يضطلع به حالياً الأمين العام وممثله وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وتقدم لهم دعمها حتى يتسنى لهم مواصلة اتخاذ كل الخطوات للمساهمة في تنفيذ اتفاقات السلم بنجاح؛

٨ - تعترف مع الارتياح بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومات إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي تتألف منها مجموعة أصدقاء الأمين العام، فضلاً عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لدعم الخطوات التي يبذلها الأمين العام من أجل توطيد عملية السلم في السلفادور؛

٩ - تلاحظ أن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ما زالت، كما أشار الأمين العام، غير مستقرة إلى حد ما، إذ ما زالت هناك من ناحية بعض الدلائل على التحسن، ومن ناحية أخرى ما زالت تقع انتهاكات،

بصفة خاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة، كما لا تزال قدرة النظام القضائي على التحقيق في تلك الانتهاكات والمعاقبة عليها لا تبعث على الرضاء؛

١٠ - تحت جميع الدول، فضلا عن المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، على تقديم مساهمات مالية فورا وبسخاء لدعم الوفاء بجميع جوانب اتفاقات السلم، بما في ذلك خطة التعمير الوطني؛

١١ - تحت أيضا حكومة السلفادور وجميع المؤسسات الأخرى المشتركة في العملية الانتخابية على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة مواتية تكفل أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤، انتخابات حرة وتمثيلية وصحيحة، إذ أنها تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر توطيد عملية السلم.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣